Agricultural Development Strategies for Achieving Food Security in Algeria-

-***MILIANI Fatiha***[1]*: Lecturer Grade A, khemiss miliana University, Algeria.*

Received:14/01/2026 ***Accepted :18/06/2026*** ***Published :21/06/2026***

Abstract:

This paper aims to analyse and assess the reality of food security in Algeria by presenting its concept and main indicators. and to propose the most important ways and policies to help achieve it, as the study found that Algeria's food security indicators fell short of what was hoped to be achieved. and although it has made significant progress in providing food to large groups of its population, However, Algeria's actual production statistics are in fact non-existent or incomplete owing to the challenges it faces. especially because Algeria is rich in agricultural elements, whether natural, human, technical and financial. and This study aimed to shed light on the contribution of agricultural development to achieving food security through the various government strategies and programs adopted by Algeria.

Key words*: Food security, agricultural development, Food security indicators, national plan for agricultural development, Self-sufficiency, Food gap, Algeria.*

Jel Codes Classification *: Q11, Q18, O13, R11*

1 - ***MILIANI Fatiha****, Laboratory of Startup Strategies and Economic Diversification, Email: f.miliani@univ-dbkm.dz*

إستراتيجية التنمية الفلاحية من أجل تـــحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

– **فتيحة ملياني**[1]: أستاذ محاضر أ ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2026/01/14 **تاريخ القبول: 2026/06/18** **تاريخ النشر: 2026/06/21**

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال عرض مفهومه وأهم مؤشراته، واقتراح أهم السبل والسياسات المساعدة على تحقيقه، حيث توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر دون المستوى المأمول تحقيقه، على الرغم من نجاحها في إحراز تقدم ملحوظ في مجال تأمين الغذاء لشرائح واسعة من سكانها، إلا أننا نجد إحصائيات الإنتاج الفعلي فيا لجزائر هي في الواقع غير موجودة أو ناقصة نظرا للتحديات التي تواجهها، لا سيما أن الجزائر غنية بالعناصر الفلاحية سواء كانت طبيعية وبشرية وتقنية ومالية، كما هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساهمة التنمية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستراتيجيات والبرامج الحكومية المختلفة التي قامت الجزائر بتبنيها.

الكلمات المفاتيح: الأمن الغذائي، التنمية الفلاحية، مؤشرات الأمن الغذائي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية، الجزائر.

التصنيف JEL: Q11, Q18, O13, R11 .

– مقدّمة: تعاني الدول النامية من جملة من المشكلات، من بينها قضية الأمن الغذائي التي تعد مسألة معقدة ومتداخلة الأبعاد، نظرا لما تواجهه من تحديات متعددة على المستوى الداخلي كتغيرات المناخ، شح الموارد المائية لدى البعض، أما على الصعيد الخارجي، يتمثل أحد أبرز التحديات في الارتفاع المستمر للأسعار العالمية للمواد الغذائية. وإذا كان الأمن الغذائي يعد في المقام الأول قضية ذات بعد اقتصادي، فإنه لا يقل أهمية عن الأبعاد الأخرى، كالبعد السياسي والاستراتيجي. حيث تعد الدولة المسؤول الرئيسي عن ضمان توفير الغذاء للمجتمع، من خلال تبني استراتيجيات فعالة لتطوير القطاع الزراعي، واللجوء إلى الأسواق العالمية للغذاء في حال عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الغذائي.

وفي هذا السياق، أدى اعتماد الجزائر بشكل شبه كلي على المداخيل النفطية إلى إهمال القطاع الفلاحي الذي يتوفر على مجموعة من المقومات تجعله ركيزة من ركائز تحقيق الأمن الغذائي والتنويع الاقتصادي، وبعد ارتفاع أسعار السلع الغذائية والفلاحية على مستوى الأسواق العالمية خاصة بعد جائحة كورونا أدى بالدولة إلى تبني إستراتيجيات و سياسات من أجل ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به.

– إشكالية الدراسة: بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة سياسات واستراتيجيات التنمية الفلاحية المطبقة من طرف الدولة الجزائرية في تحقيق الأمن الغذائي ؟

– أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ضرورة تحليل الوضعية الغذائية في الجزائر، بما يتيح الوقوف على واقع الأمن الغذائي، بوصفه أحد القضايا ذات الأهمية البالغة في المجال الاقتصادي للأفراد والدول، فهو يحفظ الأفراد من الجوع والفقر، كما له دور فعال في أمن المجتمع واستقراره، بالإضافة إلى الأهمية التي يكتسبها موضوع الأمن الغذائي باعتباره ركيزة من ركائز السيادة الوطنية.

[1]-**ملياني فتيحة**، مخبر استراتيجيات المؤسسات الناشئة والتنويع الاقتصادي، *email : f.miliani@univ-dbkm.dz*

– **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-محاولة الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة؛

-توضيح و إبراز أهم المجهودات التي تقوم بها الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي من خلال مختلف السياسات و الاستراتيجيات المطبقة؛

-رفع كفاءة الباحثين من خلال إطلاعهم على الأسس النظرية لموضوع الدراسة؛

-السعي إلى الوصول إلى نتائج و توصيات يمكن للجزائر الاستفادة منها لتحقيق الأمن الغذائي و النهوض بالقطاع الفلاحي.

– **منهجية الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي بالاعتماد على الأسلوب التحليلي من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات النظرية ووصف وتحليل أهم السبل التي من شأنها المساعدة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

– **تقسيمات الدراسة:** للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين، وهما:

- ✓ **المحور الأول:** الإطار العام للتنمية الفلاحية؛
- ✓ **المحور الثاني:** إطار مفاهيمي حول الأمن الغذائي؛
- ✓ **المحور الثالث:** مساهمة إستراتيجيات التنمية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؛
- ✓ **المحور الرابع:** واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وسبل تحقيقه.

I– الإطار العام للتنمية الفلاحية:

I–1– تعريف التنمية الفلاحية: تناول عدد كبير من المفكرين والباحثين الاقتصاديين مفهوم التنمية الفلاحية بالدراسة والتحليل ووفقا لما جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الفلاحية لعام 2005 فإن تعرف التنمية الفلاحية بأنها عملية توظيف أمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق زيادة متواصلة في الإنتاج الفلاحي، وتشمل هذه الموارد الموارد البشرية والمالية، والموارد الطبيعية، إضافة إلى التكنولوجيا الفلاحية. (غردي، 2012/2011، صفحة 8)

كما تعرف التنمية الفلاحية بأنها عملية تخطيط طويلة المدى تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية، ترتكز أساسا على محورين رئيسيين: أولهما بلوغ الاكتفاء الذاتي الغذائي، وثانيهما الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة بما يضمن تعظيم العائد منها. (طالبي و صالحي، 2015، صفحة 214)

وتعرف بأنها عملية تخطيطية بعيدة المدى التي تضمن تحقيق أهداف إستراتيجية تتمثل في هدفين أساسيين، أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة (بوغربي و حجاج، 2018، صفحة 3)

I–2– أهداف التنمية الفلاحية نظرا لكون التنمية الفلاحية تعد أحد المكونات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وتتقاطع أهدافها مع الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، فإنها تسعى إلى تحقيق ما يلي: (غردي، 2012/2011، صفحة 9) و (طالبي و صالحي، 2015، صفحة 214)

- **زيادة الدخل الوطني الزراعي** :من خلال تعزيز مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل الوطني الإجمالي، بما يرفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وذلك عبر زيادة النمو الزراعي والإنتاجية والناتج الزراعي.

- **تعزيز الإنتاج الغذائي** :لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن الزيادة السكانية، وزيادة الصادرات، وتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية.
- **خلق فرص عمل جديدة** :عبر تغطية احتياجات القطاعات الأخرى، لا سيما قطاع الصناعة، بما يسهم في توسيع سوق العمل.
- **رفع مستوى المعيشة** :خصوصا في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها على الفلاحة، من خلال زيادة الوفرة في الضروريات المادية وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية.
- **توفير فرص عمل لسكان المناطق الريفية** :لتمكينهم من الحصول على دخل مستدام يلبي احتياجاتهم ويحقق لهم الاستقرار الاقتصادي.
- **القضاء على المجاعة وضمان الأمن الغذائي** :من خلال زيادة الإنتاج الفلاحي المخصص للاستهلاك المحلي لتلبية حاجات السكان المتزايدة.
- **تطوير الهيكل الإنتاجي الزراعي** :عبر إنشاء وحدات إنتاجية جديدة أو تحسين الوحدات القائمة في مختلف فروع الزراعة، مع تبني أساليب الإنتاج الحديثة، وتوفير أفضل مدخلات الإنتاج من آلات، وبذور محسنة، وسلالات حيوانية عالية الجودة، ومتابعتها من خلال برامج الإرشاد الفلاحي.

I-3- مقومات التنمية الفلاحية: تتطلب التنمية الفلاحية توفر مجموعة من المقومات الأساسية، منها ما يتعلق بالموارد الطبيعية، ويشمل الأراضي الزراعية والموارد المائية والظروف المناخية، ومنها ما يتعلق بالموارد الحيوية، ويتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية. (غردي، 2012/2011، الصفحات 10-11)

I-3-1- الأراضي الفلاحية : تمثل الأراضي الفلاحية الأساس الجوهري للإنتاج الزراعي، ما يجعلها موردا استراتيجيا يتطلب الحماية والتطوير باستخدام الوسائل المتاحة. ويشمل ذلك تحسين خصائصها وتوسيع مساحتها عبر استصلاح الأراضي، والحد من التوسع العمراني، ومن مخاطر الانجراف والتصحر. ويستند زيادة الإنتاج الزراعي إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- **التوسع الأفقي** :زيادة الإنتاج من خلال توسيع مساحة الأراضي المزروعة.
- **التكثيف المحصولي** :زيادة الإنتاج عبر رفع المساحة المحصولية لكل وحدة أرض.
- **التوسع الرأسي** :زيادة الإنتاج من خلال تعزيز إنتاجية وحدة المساحة.

I- 3-2- الثروة الحيوانية والنباتية : يعد توفر الثروة الحيوانية والنباتية من المقومات الأساسية للتنمية الفلاحية، نظرا لأن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي يكمن في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويتحقق ذلك من خلال تعزيز كفاءة استثمار هذه الموارد المتاحة والمحافظة عليها لضمان استدامتها وقدرتها على الإنتاج المستمر. ولضمان استثمار هذه الموارد الإنتاجية الفلاحية بكفاءة اقتصادية، من الضروري أن تتميز نواتج هذه الاستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالجودة والنوعية المطلوبة لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والدولية على حد سواء. كما يساهم الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها في تلبية احتياجات المجتمع من السلع

الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل وتحقيق مستوى معيشي لائق للأفراد المشاركين في العمليات الإنتاجية ضمن هذا القطاع.

I-3-3- الموارد المائية :تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الفلاحية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخداماتها والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ ارتفاع معدلات نمو السكان؛
- ✓ التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة؛
- ✓ التطور الحضاري الهائل وغير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم؛
- ✓ الأنماط الفلاحية الإنتاجية غير المستدامة التي تؤدي إلى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها والمتمثلة في المياه الجوفية؛
- ✓ عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الفلاحية؛
- ✓ غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلق بثقافة الترشيد في استخدام المياه.

II- إطار مفاهيمي حول الأمن الغذائي:

II-1- مفهوم الأمن الغذائي: يعد مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم المعقدة والمتعددة الأبعاد، نظرا لاتساع نطاقه وتشابك جوانبه المختلفة (لأنها مبنية على افتراضات وتغيرات مختلفة)، والتي ظهرت على إثر أزمة الغذاء العالمية خلال عقد السبعينات، ومنذ ذلك الوقت تسعى دول العالم إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق خططها التنموية، حيث أطلقت عليه عدة مفاهيم وحددت له عدة مستويات.

عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه الحالة التي تتوفر فيها لجميع الأفراد، في جميع الأوقات، الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى غذاء كاف وآمن ومغذ يلبي احتياجاتهم الغذائية ويوافق أذواقهم، بما يضمن لهم حياة صحية ونشطة. (الحبيتري، 2016، صفحة 4)

كما يقصد بالأمن الغذائي قدرة المجتمع على تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية لأفراده وضمان توافر الحد الأدنى منها بشكل منتظم. ويتم ذلك إما من خلال الإنتاج المحلي للغذاء أو عبر تحقيق فائض في الصادرات يمكن استغلاله لاستيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات؛ (حوشين، 2007، صفحة 265) ،

ويمكن إعطاء تعريف شامل له بأنه يتمثل في قدرة الدولة على تزويد الأفراد بالمستوى الممكن من الغذاء بما يتناسب مع دخولهم المتاحة، مع ضمان توفير مستوى كافٍ من الغذاء لأولئك الذين لا يمكنهم تأمينه بأنفسهم، وذلك عن طريق الإنتاج المحلي والاستيراد. ونقصد بالمستوى الممكن بذلك المستوى من الغذاء الذي يمكن أفراد المجتمع القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، كما يشكل هذا المستوى نتاج تفاعل عرض الغذاء من خلال الإنتاج أو التجارة، وكذلك الطلب على الغذاء من خلال الدخل المتاح للفرد، وحسب هذا المفهوم يعتبر الأمن الغذائي جزء من الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي لأي بلد، كما أنه يندرج ضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأبعادها المختلفة (ناصر، 2010، صفحة 47)

II-2- مفهوم الأمن الغذائي: يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي وهما:

II-2- 1- الأمن الغذائي المطلق: يقصد بالأمن الغذائي المطلق إنتاج الغذاء داخل الدولة بما يعادل أو يتجاوز حجم الطلب المحلي، ويعتبر هذا المستوى من الأمن الغذائي مرادفا للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومع ذلك، يعد تحقيق هذه الوضعية أمرا صعبا للغاية، كما أنها تحد من قدرة الدولة على الاستفادة من التجارة الدولية واستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها.(واعر و دوفي، 2021، صفحة 68)

II-2-2- الأمن الغذائي النسبي: يقصد بالأمن الغذائي النسبي قدرة دولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية بشكل كامل أو جزئي، ويعرف أيضا بأنه قدرة دولة أو مجموعة دول على تلبية احتياجات مجتمعها أو مجتمعاتها من السلع الغذائية الأساسية، سواء كليا أو جزئيا، مع ضمان توفير الحد الأدنى من هذه الاحتياجات بانتظام. (بولودان و بورويسة، 2020، صفحة 09)

II-3- أهمية الأمن الغذائي: تتجلى الأهمية الكبيرة للأمن الغذائي بالنسبة للأفراد والمجتمعات والحكومات في المحاور التالية: (مباركة، 2023، الصفحات 436-437)

- يعد توفير الغذاء الركيزة الرئيسية للأمن الغذائي، ففيه حفظ للنفس من الهلاك؛
- يساهم الأمن الغذائي في حماية الأفراد من الجوع والفقر المنتشرين في العديد من مناطق العالم، حيث أصبحت المجاعة ظاهرة مقلقة تهدد استقرار المجتمعات، لاسيما في العالم الإسلامي، نتيجة الحروب والنزاعات والصدمات الطبيعية؛
- يلعب الأمن الغذائي دورا محوريا في تعزيز أمن واستقرار المجتمع، إذ أن المجتمعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار، ولارتفاع معدلات السرقات والجرائم والتعديات على الممتلكات حيث يظهر ذلك جليا من خلال العلاقة الوثيقة بين الفقر والجوع وفقدان الأمن الغذائي من جهة، وبين انتشار الجريمة وضعف الاستقرار الاجتماعي من جهة أخرى، حيث يزداد معدل الجريمة ويتراجع الاستقرار الاجتماعي كلما تراجع مستوى الأمن الغذائي؛
- يتيح تحقيق الأمن الغذائي في الدول الإسلامية والعربية إمكانية الاقتراب من الاكتفاء الذاتي الغذائي، مع العلم أن الوصول إلى الاكتفاء الذاتي الكامل يعد هدفا صعب التحقيق بالنسبة للعديد من هذه الدول.

في هذا السياق، أشارت العديد من الدراسات إلى أن انعدام الأمن الغذائي لدى الأفراد يرتبط بزيادة خطر التعرض لعدد من المشكلات الصحية. فقد أظهرت إحدى الدراسات أن الأشخاص الذين يعانون من نقص الأمن الغذائي قد يكونون أكثر عرضة للإصابة بالسمنة، فيما أظهرت دراسة أخرى ارتفاع معدلات انتشار الأمراض المزمنة بين الأفراد ذوي الدخل المحدود.

II-4- مؤشرات الأمن الغذائي: يعكس مؤشر الأمن الغذائي العالمي، الصادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU)، حالة الأمن الغذائي على مستوى العالم، ويستند إلى أربعة مؤشرات رئيسية تساعد في توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها. كما يوفر هذا المؤشر صورة شاملة ودقيقة عن مستوى الأمن الغذائي في أي دولة، حيث تتمثل هذه المؤشرات في: (مكيد و بن عياد، 2017، صفحة 02)

II-4-1- مؤشر توافر الغذاء (Availability Food): يعد التوافر أحد الأبعاد الأساسية للأمن الغذائي، إذ يعتبر توفير كميات كافية من الغذاء للأفراد شرطا ضروريا، لكنه وحده لا يكفي لضمان الأمن الغذائي، كما يمثل التوافر شرطا لضمان ملاءمة وصول الغذاء للأفراد، أي توفير غذاء كاف من حيث الكمية وكذا نوعيته، ويشمل هذا البعد ليس فقط كمية الغذاء، بل أيضا جودته وتنوعه، ويأخذ في الاعتبار كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، ونسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات، ومتوسط إمدادات البروتينات، بما في ذلك البروتينات من المصادر الحيوانية، إضافة إلى متوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

II-4-2- مؤشر الحصول على الغذاء (Food Access): يشير بعد الوصول إلى الموارد الغذائية إلى قدرة الأفراد على الحصول المستمر والملائم للغذاء، بما يضمن تلبية احتياجاتهم وفق نظام غذائي متوازن ومغذ، ويتم تحديد فرص الوصول إلى الغذاء أساسا من خلال مستوى الدخل، وأسعار الغذاء، وقدرة الأسر على الاستفادة من الدعم الاجتماعي، كما يتأثر الحصول على الغذاء بالمتغيرات الاجتماعية، ويشمل أيضا القدرة الفعلية على الوصول إليه من حيث توفر البنية التحتية للنقل، مثل الطرق والسكك الحديدية، بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية، والتي يقاس مدى توفرها بمؤشر أسعار الأغذية المحلية ومعدل انتشار نقص التغذية.

II-4-3- مؤشر استقرار الغذاء (Stability): يشير بعد الاستقرار الغذائي إلى قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء الكافي بشكل مستمر في جميع الأوقات، دون التعرض لمخاطر فقدان هذه القدرة نتيجة حدوث صدمات معينة، مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث البيئية أو التغيرات الموسمية. وبمعنى آخر، لضمان تحقيق الأمن الغذائي، يجب أن يكون الأفراد قادرين على الوصول المستدام إلى الغذاء الملائم، دون تهديد بفقدان هذا الوصول نتيجة لأي صدمة. ومن هذا المنطلق، يغطي مفهوم الاستقرار كلا البعدين الرئيسيين للأمن الغذائي :إتاحة الغذاء والوصول إليه.

II-4-4- مؤشر الانتفاع (الاستفادة) (Utilization): يعتمد بعد الاستخدام الفعّال للغذاء على نوعية الأغذية وطريقة إعدادها وتخزينها. وينقسم هذا البعد إلى مجموعتين رئيسيتين: المجموعة الأولى تشمل المتغيرات التي تحدد القدرة على الاستفادة من الغذاء، لا سيما توفر التجهيزات المنزلية المناسبة، والوصول إلى المياه الصالحة للشرب، وأنظمة الصرف الصحي. أما المجموعة الثانية، فتتعلق بنتائج الاستفادة من الغذاء، وبخاصة ما يخص القصور التغذوي لدى الأطفال دون سن الخامسة، مثل الهزال، هشاشة العظام، ونقص الوزن.

جدول رقم (01): مؤشرات الأمن الغذائي.

البعد	مؤشرات الأمن الغذائي
التوافر	مدى مواءمة إمدادات الطاقة التغذوية المتوسطة القيمة المتوسطة لإنتاج الغذاء نصيب إمدادا ت الطاقات التغذوية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنيات متوسط الإمدادات من البروتينات متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر
القدرة المادية والاقتصادية على الحصول	نسبة الطرقات المعبدة إلى إجمالي الطرقات كثافة الطرقات

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

	كثافة السكك الحديدية
	المؤشر المحلي لأسعار الأغذية
الاستخدام	النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من الهزال /القزم
	النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص الوزن
	النسبة المئوية من الكبار الذين يعانون من نقص الوزن
	معدل إنتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل
	معدل إنتشار فقر الدم لدى دون الخامسة من العمر
	معدل إنتشار نقص فيتامين أ
	معدل إنتشار نقص اليود
	الوصول إلى مصادر محسنة للمياه
	الوصول إلى مصادر محسنة للصرف الصحي
الاستقرار	نسبة الإعتماد على الواردات من الحبوب
	النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري
	قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع
	الاستقرار السياسي وغياب العنف/الارهاب
	تقلب الأسعار المحلية للأغذية
	اختلاف إنتاج الأغذية للفرد الواحد
	إختلاف الإمدادات الغذائية للفرد الواحد
	انتشار نقص التغذية
	نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء
	عمق العجز الغذائي
	معدل إنتشار عدم كفاية الغذاء

المصدر: (**الحبيتري، 2016، صفحة 15**).

II-5- العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي: يتأثر مستوى الأمن الغذائي في الدول بعدد من العوامل الرئيسة، والتي يمكن حصرها فيما يلي: (مباركة، 2023، صفحة 433)

II-5-1- العوامل الديموغرافية: يعد النمو السكاني من أبرز العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي، حيث يشكل ضغطا متزايدا على الموارد الطبيعية، ما يؤدي إلى آثار سلبية متعددة تشمل الجفاف، والتلوث، وأزمات الطاقة، ونقص الغذاء، وارتفاع الأسعار، وانتشار المجاعة. كما أن الزيادة السكانية تستلزم بالضرورة رفع مستوى الإنتاج الفلاحي لتلبية احتياجات الغذاء المتنامية للأفراد.

II-5-2- العوامل التكنولوجية: تعد التكنولوجيا الحيوية الحديثة من العوامل الأساسية التي تسهم في تحسين استثمار الموارد المائية والتربة الزراعية، وقد عرفت منظمة الفاو التكنولوجيا الحيوية بأنها "تقنية تستخدم كائنا حيا لإنتاج منتج أو تعديله، أو لإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات، أو لتطوير كائنات مجهرية موجهة لاستخدامات محددة"، ويهدف البحث العلمي في المجال الزراعي إلى تعزيز الإنتاج الفلاحي، واختيار أساليب الإنتاج الأكثر كفاءة واقتصادية بما يتلاءم مع ظروف وطبيعة كل بلد، كما يتيح اكتشاف مصادر غذائية جديدة، واعتماد منتجات ذات خصائص وراثية محسنة، وزيادة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للأنواع النباتية، ويعاني البلدان التي تعاني من انعدام

الأمن الغذائي من محدودية تطبيق هذه الأساليب الحديثة، مما يحد من قدرتها على تحسين الإنتاج الزراعي والاستفادة من مزايا التكنولوجيا الحديثة.

II-5-3- العوامل السياسية: يؤثر تدهور الأوضاع السياسية في أي دولة، وما يترتب عليه من مشكلات وانعدام الاستقرار، بشكل كبير على حالة الأمن الغذائي فيها.

II-5-4- العوامل المناخية: يرتبط الإنتاج الفلاحي في الدول ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية السائدة، بما في ذلك الأمطار ودرجات الحرارة وعوامل الطقس الأخرى، إذ يمكن لأي تقلب جوي أن يؤثر بشكل مباشر على العملية الإنتاجية، مثل إتلاف المحاصيل الزراعية، ويزداد هذا التأثير حدة في ظل مشكلة التغير المناخي الناتجة عن الاحتباس الحراري، والتي تشكل مصدر قلق متزايد في الآونة الأخيرة، نظرا لما تسببه من آثار اجتماعية وبيئية واقتصادية سلبية تؤثر على استقرار الدول، لاسيما تلك التي تعتمد على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية وضمان أمنها الغذائي.

II-5-5- صناعة الوقود الحيوي: نظرا لعدة عوامل، أبرزها ارتفاع أسعار النفط وتأثيرات الانبعاثات السامة الناتجة عن استخدام الوقود على البيئة والمناخ، تحول الاهتمام العالمي نحو مصادر طاقة بديلة، من بينها الطاقة الحيوية التي تُنتج بالاعتماد على المواد الزراعية. ويترتب على هذا التحول انخفاض المعروض من هذه المواد لتلبية الاحتياجات الغذائية، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، ويزيد من حدة أزمة نقص الغذاء، لاسيما بالنسبة للأفراد ذوي الدخل المنخفض والمحدود.

II-5-6- العوامل المادية والمالية: يتأثر كل من الإنتاج الفلاحي والأمن الغذائي بشكل مباشر بتوفر الموارد المادية والمالية والمائية. ومن هذا المنطلق، يتوقع من الدول التي تمنح القطاع الفلاحي أهمية استراتيجية وتوفر له إمكانات مالية كبيرة أن تضمن إنتاج الغذاء محليا لمواطنيها،كما يسهم التطور الكبير في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة في تعزيز إنتاجية القطاع الفلاحي، مما يساهم بدوره في تحقيق الأمن الغذائي لهذه الدول.

III- سياسات التنمية الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

تساهم سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر بشكل محوري في تحقيق الأمن الغذائي عبر زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، من خلال سياسات تدعم التمويل، وتطوير البنية التشريعية، وتنمية الموارد البشرية، مع التركيز على الزراعة المستدامة، والرقمنة، وإدارة الموارد المائية لمواجهة تحديات تغير المناخ، رغم أن القطاع لا يزال يحتاج لأولوية أكبر لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل.

حيث شهدت الجزائر منذ الاستقلال حزمة من السياسات الموجهة و المنظمة للقطاع الفلاحي في ظل برامج فلاحية ممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2019.

III-1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA 2000-2004:

جاء هذا البرنامج كعودة لبناء القطاع الفلاحي ويعد بمثابة الإستراتيجية المتكاملة التي تهدف لتطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، خلال هذه المرحلة، خصصت الدولة نحو 40 مليار دينار عبر الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة، وهي قيمة تفوق بأربع مرات ما تم إنفاقه خلال الفترة 1995-1998، وعشر مرات ما تم صرفه في عام 1993. (بوغربي و حجاج، 2018، الصفحات 7-8)، تم تمويل هذا المخطط من خلال

الصندوق الوطني للضبط بـ 55.89 مليار دج لقطاع الفلاحة لوحده وهو ما مثل نسبة 12.4٪ من المبلغ المخصص في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): الغلاف المالي المخصص لقطاع الفلاحة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004

الوحدة : 10 مليار دج

النوع/السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة النباتية والحيوانية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.13	20.1	12	55.89

المصدر: (الحكومة، 2001-2004، صفحة 32)

ومن أجل تنفيذ هذا المخطط تم الاعتماد على خمسة محاور رئيسية تمثلت فيما يلي: (مراد، 2014-2015، الصفحات 307-308)

- استصلاح الأراضي عن طريق عقود الامتياز؛
- البرنامج الوطني للتشجير؛
- تكييف أنظمة الإنتاج؛
- استصلاح الأراضي بالجنوب؛
- تطوير الإنتاج الفلاحي و الإنتاجية في مختلف الفروع.

III-2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR 2005-2009:

يعد هذا البرنامج المنطوي تحت البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والذي يعد امتداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خصصت له الدولة مبلغ 4202.7 مليار دج لدعم النمو بما فيها مبلغ 1000 مليار دج لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ولعل أهم ما ميز فترة تنفيذ المخطط هو صدور القانون 16-08 المتعلق بالتوجيه الفلاحي الذي ركز على تحديد عناصر الفلاحة الوطنية من خلال جملة من الأهداف: (عمراني و معطى الله، 2014، صفحة 10)

- ضمان عصرنة المستثمرات الفلاحية و تكثيف الإنتاج الفلاحي وتطوير الصناعات الغذائية وتوظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية؛
- رد الإعتبار للمزارع النموذجية و دعم قدراتها الإنتاجية، وتحسين ظروف معيشة الفلاحين وضمان دعمهم ماليا وتقنيا، واستهداف خلق تنمية مستدامة للأرياف، والعمل على الرفع من اليد العاملة الفلاحية وتكوينها و تطويرها؛
- الحفاظ على العقار الفلاحي وتنظيمه وتقنين إستغلال الأراضي الفلاحية في إطار الإمتياز؛

- ترشيد استعمال التربة بتكييف أنظمة الإنتاج وتعزيز الحماية الصحية النباتية والحيوانية؛
- العمل على ضبط المنتجات الفلاحية حماية لمداخيل الفلاحين وتعزيزا للقدرة الشرائية للمستهلكين؛
- العمل المستمر على عصرنة القطاع الفلاحي والصناعات الفلاحية والغذائية بمختلف الفروع والشعب والرفع من نسب الإدماج.

III-3- سياسة التجديد الفلاحي والريفي PNDRAR 2010-2014:

تستند هذه السياسة إلى القانون التوجيهي الفلاحي لسنة 2008 رقم 16-08 الصادر بتاريخ 3 أوت 2008 الذي يركز على تحسين مستوى الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الوطني وضمان تطور محكم لأدوات تأطير القطاع الفلاحي ووضع إطار تشريعي يضمن تطور القطاع الفلاحي وترقية الوسط الريفي، يسعى هذا القانون إلى تمكين الفلاحة الجزائرية و الرفع من مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة من خلال شقين أولهما فلاحي، والثاني متعلق بتنمية الريف ودعم برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، حيث رصدت الدولة غلافا ماليا معتبرا لبرنامج التجديد الفلاحي و الريفي قدر ب 1000 مليار دج

بهدف تحقيق الأمن الغذائي آفاق 2014 حيث هدفت هذه السياسة إلى: (الطيب، 2013، صفحة 124)

- زيادة الإنتاج الوطني و تحسين مختلف أنواعه؛
- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6٪ (2000-2008) إلى 8.33 ٪ لسنوات (2009-2014)؛
- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية وتحسين حياة السكان الريفية وهذا من خلال مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية؛
- استهداف خلق 750000 منصب شغل دائم بالقطاع الفلاحي؛
- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الإندماج الفلاحي والصناعي.

III-4- السياسة التكميلية للتجديد الفلاحي والريفي 2015-2020:

من خلال برنامج الحكومة لسنة 2014 والتحضير للبرنامج الخماسي القادم لكل القطاعات، وفي ظل تهاوي أسعار البترول والعمل على ترشيد النفقات العمومية، قررت الدولة مواصلة العمل بمخطط التجديد الفلاحي والريفي مع إدخال مجموعة من التغييرات على المخطط، والتي تمس الأهداف و الوسائل لتقوية الجهود المبذولة بغرض تغطية الحاجيات الغذائية من خلال الزيادة المعتبرة لمردودية القطاع الفلاحي وتطوير الشعب الموجهة للتصدير من خلال جملة من التحفيزات الموجهة إلى تمكين المتعاملين في القطاع الزراعي من الحصول بسهولة على الأراضي الفلاحية، بالإضافة إلى تحديث المعدات الزراعية وتطوير الوحدات الإنتاجية والبنية التحتية المرتبطة بالقطاع، وذلك وفق ميزانية سنوية قدرت بـ 300 مليار دج موجهة لقطاع الفلاحة الذي يهدف إلى تحقيق نسبة نمو سنوي تقدر بـ 5 ٪ وذلك من خلال الجدول التالي الذي يحدد الأهداف المتوقعة لمختلف الشعب الفلاحية سنويا:

جدول رقم 03: التوقعات السنوية للإنتاج لمختلف الشعب الفلاحية:

الشعب	الحبوب	الخضر والفواكه	التمور	اللحوم	الحليب الطازج	منتجات الصيد البحري
الكمية	70 مليون قنطار	157 مليون قنطار	10.2 مليون قنطار	12.2 مليون قنطار	4.3 مليار لتر	200.000 طن

المصدر: (البرنامج الخماسي للحكومة، 2015-2020)

وتتمثل أهداف المخطط الخماسي التكميلي لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي فيما يلي: (2015، صفحة 13)

- تطوير نظم الري الزراعي عبر زيادة المساحات المسقية بمقدار 1,000,000 هكتار.
- تعزيز المكننة الفلاحية من خلال زيادة أعداد الحصادات والجرارات والمعدات المرافقة لها.
- رفع إنتاج بذور المحاصيل واسعة الانتشار، والبقوليات، والمحاصيل الخضرية، والبقول العلفية، بالإضافة إلى إنتاج شتائل الأشجار والكروم.
- ضبط المنتجات الفلاحية عن طريق توسيع قدرات التخزين المتاحة.
- تعزيز برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة واسعة الاستهلاك(SYRPALAC) ، وتطوير البنية التحتية المرتبطة بتثمين المنتجات الفلاحية.

IV-واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وسبل تحقيقه:

من خلال هذا المحور، سيتم تسليط الضوء على أبرز النتائج المستخلصة، والتي تتيح رسم صورة دقيقة عن واقع الأمن الغذائي في الجزائر، بالاعتماد على مؤشرات تتعلق بتوافر الغذاء، وإمكانية الوصول إليه، واستقرار الإمدادات الغذائية، وكفاءة استخدام الأغذية:

IV-1- ترتيب الدول العربية العشر حسب مؤشر الأمن الغذائي ومكانة الجزائر:

يوضح الجدول الموالي ترتيب الدول العربية العشر المتصدرة حسب مؤشر الأمن الغذائي للربع الثاني لسنة 2022 باعتماد على 3 عوامل رئيسية هي إمكانية الوصول إلى الغذاء، ومخاطر الأزمة، ومرونة الاقتصاد،كما يلي:

جدول رقم 04: ترتيب الدول العربية العشر المتصدرة في مؤشر الأمن الغذائي للربع الثاني لسنة 2022.

الدولة	الامارات	قطر	البحرين	عمان	الجزائر	السعودية	الكويت	المغرب	تونس	الأردن
الترتيب العربي	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
الترتيب العالمي	26	29	30	41	43	44	47	63	64	76

المصدر: (https://www.sawtbeirut.com/world-news).

يبين الجدول أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدرت ترتيب الدول العربية على مؤشر الأمن الغذائي خلال الربع الثاني من عام 2022، بعد أن احتلت المرتبة 26 عالميا، تلتها قطر في المرتبة الثانية عربيًا و29 عالميا، ثم البحرين في المركز الثالث عربيا و30 عالميا، وعمان في المركز 41، والجزائر في المركز 43، والسعودية في المرتبة 44 عالميا. كما جاءت الكويت في المرتبة السابعة على مستوى المنطقة العربية و47 عالميا، تلاها المغرب في المرتبة الثامنة عربيا و63 عالميا، ثم تونس، ونجد في الرباعي الثاني لسنة 2022 أن الجزائر قد احتلت المرتبة الخامسة عربيا والمرتبة 43 عالميا بمجموع نقاط بلغ 6.76 نقطة، إذ تعمل الجزائر على إعداد مخطط شامل لإعادة تنظيم قطاع الزراعة، ضمن عدة مبادرات تهدف إلى

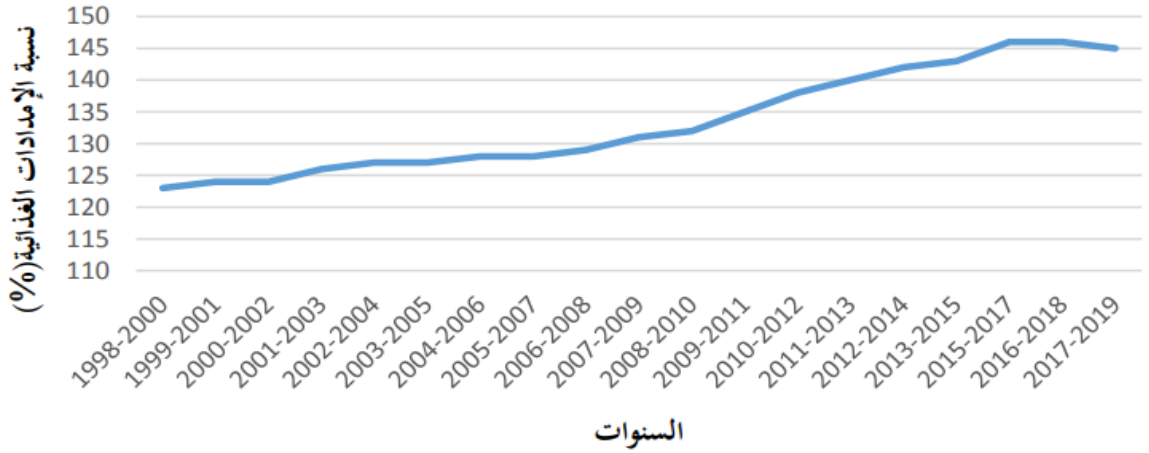
تكثيف جهودها لضمان الأمن الغذائي، لاسيما في قطاع الحبوب، في ظل المتغيرات الدولية التي يشهدها هذا المجال، كما تسعى الدولة إلى الزيادة من المساحات الزراعية المخصصة لإنتاج الأعلاف، مع الرفع من استخدام التقنيات الحديثة والأسمدة، بهدف رفع الإنتاجية الزراعية. حيث نشير إلى أن قطاع الزراعة ساهم بنسبة 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر سنة 2021، وفقا لتقارير بيانات البنك الدولي.

IV-2- قياس وضعية الأمن الغذائي في الجزائر: تكمن أهمية قياس الأمن الغذائي في حاجة المسؤولين إلى تحديد عدد الأفراد الذين يعانون من انخفاض الحصول على الغذاء، وهويتهم، ومناطق تواجدهم، بالإضافة إلى تحديد طرق للوصول إليهم. حيث يتطلب تقييم الوضعية الغذائية جمع قدر كبير من المعلومات الدقيقة عن البلد المعني، وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات المتوفرة لدى المنظمات المحلية والدولية غالبا ما تختلف فيما بينها، وفي بعض الحالات قد تظهر انحرافات ملحوظة، وعليه يمكننا الوقوف عند واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال أبعاده الأربعة كما يلي: (بوبكيري، 2022، صفحة 427)

IV-2-1- مؤشر توافر الإمدادات الغذائية في الجزائر: يضم مؤشر التوافر قياس متوسط إمدادات الطاقة الغذائية، ومصادرها، وكذا متوسط قيمة إنتاج الغذاء كما يلي:

- **متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية (%):** يعبر هذا المؤشر عن نسبة الأغذية التيبإمكان الدولة توفيرها سواء عن طريق الإنتاج أو الاستيراد مقارنة بحجم الطلب المحلي، ويعبر عنه بنسبة مئوية من الحاجات الغذائية خلال مدة زمنية معينة عادة سنة.

شكل رقم 01: متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية (%).



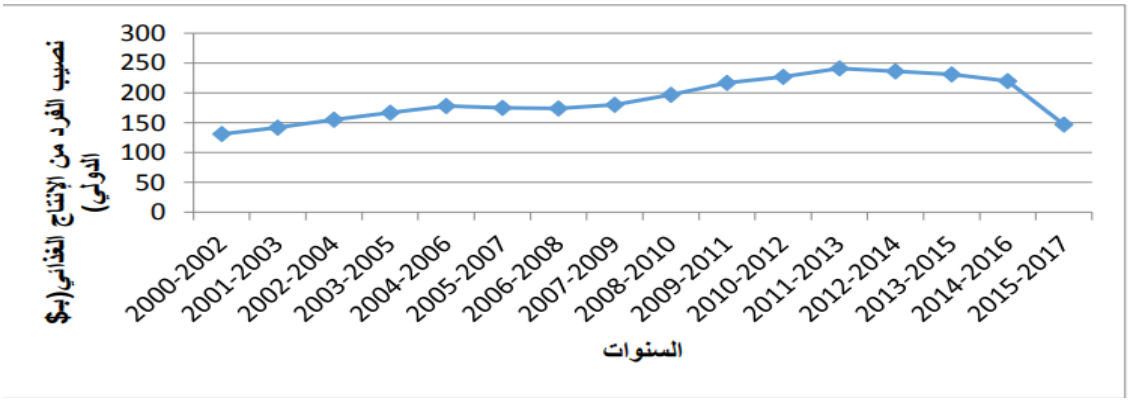
المصدر: (بوبكيري، 2022، صفحة 428)

بالنسبة للجزائر، يتضح من الشكل البياني أعلاه أن نسبة متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية شهدت تطورا يقارب 20٪ خلال العشرين سنة الماضية، حيث ارتفعت من 123٪ إلى 146٪ خلال الفترة 2000–2018، ويشير هذا إلى أنه في حال وجود مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الجزائر، فإن سببها لا يكمن في حجم الإمدادات الغذائية، إذ إن كمية الغذاء المتاحة تفوق الاحتياجات الغذائية وتستمر في الارتفاع بشكل مستمر.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

- **متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد (بالدولار الدولي)**: يمثل متوسط قيمة الإنتاج الغذائي السنوي للفرد، معبرا عنه بالدولار الدولي وفق سنة الأساس 2004–2006، مقياسا للحجم الاقتصادي النسبي لقطاع الإنتاج الغذائي، ويتيح تقييم مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد بشكل موضوعي.

شكل رقم 02 : متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد (بـ $ الدولي، سنة الأساس 2004–2006).

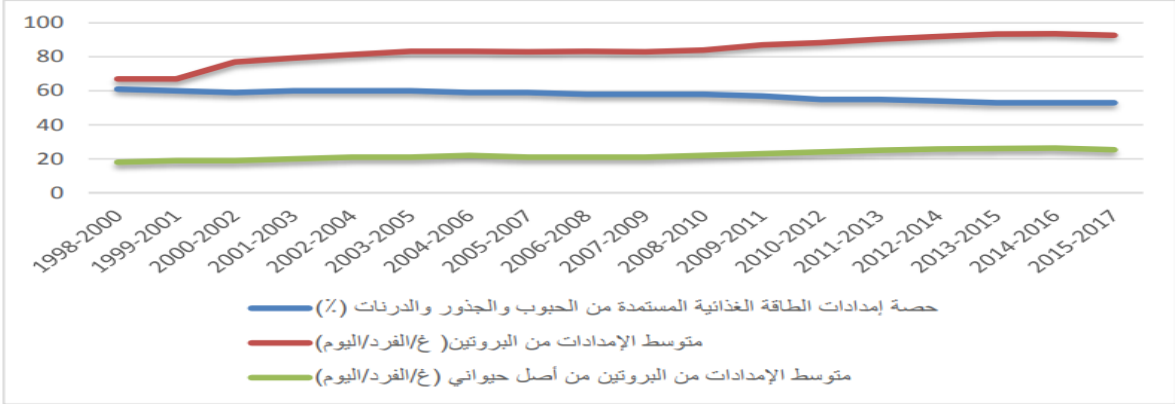


المصدر: (بوبكيري، 2022، صفحة 428)

يبين الشكل رقم (02) أن نصيب الفرد من قيمة الإنتاج الغذائي في الجزائر شهد نموا طفيفا خلال الفترة 2000–2017 بنسبة تقارب 0.68٪، حيث سجل ارتفاعا خلال الفترة 2010–2016 قبل أن يعود للانخفاض بعد ذلك، ويلاحظ أن متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد في الجزائر يقارب المستويات المسجلة في دول مجاورة مثل المغرب ومصر، بينما تتجاوز هذه القيمة 600 دولار سنويا للفرد في فرنسا، وأكثر من 400 دولار في البرازيل.

متوسط الإمدادات الغذائية المستمدة من أهم المنتجات الغذائية:يبين التحليل أن متوسط نسبة الإمدادات من الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات لم يشهد تغيرا كبيرا، حيث ظل يتجاوز 58٪ خلال الفترة 1999–2017. في المقابل، شهد متوسط نصيب الفرد من البروتين ارتفاعا ملحوظا خلال نفس الفترة، إذ ارتفع من 67 غراما للفرد يوميا إلى 92 غراما للفرد يوميا. أما متوسط الإمدادات الغذائية من البروتين الحيواني فقد سجل أيضا زيادة خلال الفترة 1998–2017، حيث ارتفع من 18 غرام إلى حوالي 25 غرام للفرد يوميا، ما يعكس نموا سنويا يقارب 1.86٪، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (03): متوسط حصة الإمدادات الغذائية من الطاقة من أصل نباتي، البروتين والبروتين الحيواني.



المصدر: (بوبكيري، 2022، صفحة 430)

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

IV-2-2- مؤشر الوصول إلى الغذاء: يقصد بمؤشرات الوصول إلى الغذاء القدرة على الحصول على الغذاء سواء من الناحية المادية أو الإقتصادية، ويشمل الوصول المادي إلى الغذاء ثلاث مؤشرات رئيسية: كثافة شبكة الطرق، كثافة خطوط السكك الحديدية، ونسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق. وعلى الرغم من أن الإحصاءات المتاحة لدى منظمة الفاو تغطي بعض السنوات فقط، تشير البيانات حتى عام 2017 إلى توفر 0.2 كلم من خطوط السكك الحديدية لكل 100 كلم، و8.4 كلم^2 من الطرق لكل 100 كلم^2 في عام 2010. حيث يعد هذا المستوى الضعيف للبنية التحتية للنقل من بين الأدنى مقارنة بالدول المجاورة، مما يعكس تحديات كبيرة في تسهيل الوصول المادي إلى الغذاء.

يتضح أن مؤشر كثافة خطوط السكك الحديدية لم يتم تحديثه منذ عشر سنوات، رغم قيام السلطات خلال هذه الفترة بافتتاح العديد من خطوط السكك الحديدية في مختلف مناطق البلاد، والتي دخلت حيز الخدمة فعليا منذ سنوات، وقد تجاوزت كثافة هذه الخطوط 27 كلم لكل 100 كلم مربع، إلا أن هذه القيمة تظل منخفضة نسبيا، بالمقابل، نسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق تتجاوز 75٪، وهي نسبة جيدة وتقارب المستويات المسجلة في الدول المجاورة.

IV-2-3- مؤشر استقرار الإمدادات الغذائية:

تشمل مؤشرات استقرار الإمدادات الغذائية كلا من مؤشرات الصدمات ومؤشر قدرة الأفراد على التكيف معها، وتشير البيانات إلى أن تقلبات أسعار الأغذية المحلية خلال الفترة 1998–2014 كانت محدودة نسبيا (بين 7.7٪ و13.4٪)، ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة في تقنين أسعار بعض السلع الأساسية واستمرار سياسة الدعم. ومع استقرار مستوى الأمن وتحسن الوضع الأمني وانخفاض العنف في البلاد خلال الألفية الجديدة، إلا أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ظل منخفضا نسبيا بمتوسط قدره 1.34 خلال الفترة 1998–2018، مما يعني أن هناك تأثيرا سلبيا على استقرار الإمدادات الغذائية، خاصة في المناطق الريفية والجبلية النائية حيث تعيش الأسر الفقيرة ويقتصر النشاط الزراعي على نطاق محدود.

كما تشير مؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بالصدمات إلى أن قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات من البضائع شهدت انخفاضا خلال الفترة 1998–2007، حيث انتقلت من 15٪ إلى 8٪، قبل أن تعاود الارتفاع إلى 24٪ بحلول عام 2017، نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية وزيادة اعتماد الجزائر على السوق الدولية، ما جعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، كما يظهر أن نسبة الاعتماد على واردات الحبوب مرتفعة للغاية إذ تجاوزت في المتوسط 73.83٪ خلال الفترة 1998–2017. في المقابل، سجلت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والمجهزة للري ارتفاعا مستمرا من 7.4٪ عام 1998 إلى 18.3٪ عام 2017، إلا أن الإحصاءات الأخيرة تشير إلى أن هذه النسبة لم تتجاوز 11٪ عام 2018، خاصة في ظل تأثير فترات الجفاف الدورية على البلاد.

IV-2-4- مؤشر استخدام الأغذية: شهدت نسبة السكان القادرين على الوصول إلى مصادر مياه أساسية ارتفاعا لتتجاوز 93٪ خلال الفترة 1998–2017، بينما لم تتجاوز نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى مرافق صرف صحي ذات جودة 17.7٪ في عام 2017، ويعد هذان المؤشران من العوامل الجوهرية لتقييم ظروف إعداد الطعام والحفاظ عليه، فضلا عن أهميتهما في تعزيز النظافة الصحية والوقاية من الأمراض.

تشير البيانات المتاحة حول مؤشرات قياسات الجسم البشري إلى تحسن واضح في حالة الأطفال من حيث الهزال ونقص الوزن، رغم أن الإحصاءات غائبة عن أغلب السنوات، في المقابل يظل انتشار فقر الدم بين النساء الحوامل والأطفال دون الخامسة مرتفعا، حيث تجاوز 35٪ في عام 2016 دون تسجيل انخفاض كبير، كما لوحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة البدانة بين البالغين (أكبر من 18 سنة) لتصل إلى 27.4٪ في عام 2016، وهو ما يعزى إلى تغير العادات الغذائية للأسر الجزائرية التي قلصت تدريجيا استهلاك الخضروات والفواكه واستبدلتها بأطعمة أقل جودة وغنية بالدهون والسكر مثل السندويشات، البيتزا، المشروبات الغازية والمجمدة، وأسهم هذا التحول الغذائي في الارتفاع السريع لمعدلات الأمراض المزمنة مثل السكري وأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم، إضافة إلى ظهور البدانة بين الأطفال.

تشير منظمة الفاو إلى أن الجزائر اقتربت من تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 2015، والمتمثل في خفض نسبة الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية إلى أقل من 5٪. وقد أحرزت البلاد بالفعل تقدما ملموسا في توفير الغذاء لفئات واسعة من سكانها، ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن الإحصاءات المتعلقة بالإنتاج الفعلي في الجزائر غير مكتملة أو ناقصة، كما أن عمليات التهريب عبر الحدود مثل تهريب رؤوس الماشية تظل خارج السيطرة، مما قد يؤدي إلى وجود هوامش خطأ كبيرة في البيانات المتوفرة.

زد على ذلك فإنه يصعب تقدير الكميات الغذائية المستهلكة فعليا بسبب الخسائر والنفايات الناتجة عن التصنيع والتخزين والنقل وإعداد الطعام، وبناء عليه لا يمكن الاعتماد بشكل كامل على دقة البيانات المقدمة من قبل منظمة الفاو لتعميم النتائج أو استخدامها كمعيار وحيد لتقييم مستوى الأمن الغذائي في الجزائر.

IV-3- سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

يمكننا ذكر السبل الكفيلة لتحقيق الأمن الغذائي كالآتي: (قويسي و بن موسى، 2022، صفحة 442)

IV-3-1- تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي: يتطلب تحقيق إنتاجية عالية في الزراعة الحديثة استثمارات رأسمالية ومعرفية مكثفة، ومع ذلك تظل حصة القطاع الزراعي في الجزائر من إجمالي الاستثمارات منخفضة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويعاني القطاع أيضا من ضعف دور البنوك في دعم الاستثمار الزراعي، لذلك، من الضروري وضع سياسات تشجع الاستثمارات في القطاع، لا سيما من خلال منح القروض للمزارعين مع مراعاة أسعار الفوائد، وذلك ضمن خطة شاملة تستند إلى معايير موضوعية لإدارة القروض.

IV-3-2- تنمية الإنتاج الغذائي: يعني الإصلاح الزراعي اعتماد إجراءات تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين ظروفه، مع تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخول، وزيادة كفاءة تخصيص واستغلال الموارد الزراعية النادرة من خلال تمكين الأفراد القادرين على استخدامها بكفاءة.

IV-3-3- تنمية البنية الأساسية التسويقية: يلعب تسويق المنتجات الزراعية المحلية دورا محوريا في تعزيز ديناميكية القطاع الزراعي وتشجيع الفلاحين على تحسين الإنتاج، ويتطلب ذلك اعتماد سياسة تهدف إلى زيادة الكفاءة التسويقية من خلال تطوير خدمات الفرز والتبريد، والترويج والتعبئة، والنقل والتخزين، وتقليل عدد الحلقات التسويقية، بما يتيح ربط المنتج مباشرة بالمستهلك ويعزز فعالية النظام التسويقي.

IV-3-4- ترشيد الاستهلاك الغذائي: يشمل ترشيد الاستهلاك الغذائي تعديل أنماط استهلاك الغذاء من خلال تقديم بدائل غذائية مناسبة، مع تكثيف برامج التوعية التي تستهدف تغيير السلوك الغذائي للأفراد وتعزيز وعيهم بسلامة الغذاء.

IV-3-5- وضع سياسة البحث والإرشاد: تطلب تطوير الزراعة الحديثة وضع سياسة فعّالة للبحث العلمي الزراعي وتوظيف نتائجه، إلى جانب تعزيز برامج الإرشاد الفلاح، ويهدف ذلك إلى تدريب الفلاحين وتوعيتهم بأهمية اعتماد التقنيات الحديثة، بما يسهم في خفض التكاليف وتحسين جودة الإنتاج الزراعي.

IV-3-6- تطوير صناعة تحويلية للمنتوجات الزراعية: يشمل تطوير الصناعة التحويلية للمنتجات الزراعية تشجيع الاستثمارات لإنشاء وحدات صغيرة لتحويل المنتجات الزراعية، وتحسين الطاقة الإنتاجية للمعامل القائمة، خاصة في مواسم الإنتاج المرتفعة، ويهدف هذا التطوير إلى تعزيز قدرات الإنتاج للقطاع الصناعي الغذائي وفق طبيعة المنتجات، مع تحسين جودة المنتجات والخدمات، من خلال توحيد المواصفات القياسية وعصرنة وحدات التحويل.

خاتمة:

رغم كل المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الجزائر و بالرغم من المقومات الموجودة و الإمكانيات المسخرة لترقية القطاع الفلاحي والنهوض به، خاصة من خلال ما جاءت به العديد من المخططات التنموية التي تبنت الفلاحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات ومدخلا إستراتيجيا من مداخل تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنه و لحد الآن لم يحقق القطاع الفلاحي الانطلاقة المنشودة و المرجوة، وهذا يترجمه الاعتماد على الاستيراد لسد الحاجيات الغذائية.

ومنه لا يمكن القول بأن الجزائر تتمتع بأمن غذائي مستقر، إذ يعتمد تحقيقه بشكل كبير على الاستيراد الخارجي، ما يجعل البلاد عرضة للصدمات الدولية. فارتفاع أسعار المنتجات الغذائية العالمية بشكل دوري، إلى جانب الانخفاض المستمر في أسعار المحروقات منذ 2014، أدى إلى تقلص مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، كما ساهم الانكماش الاقتصادي العالمي الناتج عن جائحة كوفيد-19 عام 2020 في زيادة البطالة، وخفض الطلب على الغذاء، وتفاقم ظاهرة انعدام الأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، تواجه شريحة واسعة من المجتمع صعوبة في الوصول إلى الغذاء رغم توفره في الأسواق.

نتائج الدّراسة:

من خلال الخلفية النظرية للأمن الغذائي وبعد التعرف على أهميته وأهم العوامل المؤثرة فيه، وكذا الإشارة إلى وضعية الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشراته الأربعة، خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- شهدت متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية نموًا بحوالي 20٪ خلال الفترة 2000–2018، حيث ارتفعت من 123٪ إلى 146٪، ما يدل على أن أي مشكلة في الأمن الغذائي لا تعود إلى نقص الكميات المتاحة من الغذاء، إذ تفوق الإمدادات الاحتياجات الغذائية وتستمر في الارتفاع.
- سجل نصيب الفرد من قيمة الإنتاج الغذائي نموا طفيفا بنسبة 0.68٪ خلال الفترة 2000–2017، مع ارتفاع خلال 2010–2016 ثم انخفاض لاحق.

- لم يتم تحديث مؤشر كثافة خطوط السكك الحديدية منذ عشر سنوات، رغم افتتاح العديد من الخطوط التي دخلت حيز الخدمة فعليا، حيث تجاوزت الكثافة 27 كلم لكل 100 كلم مربع، وما تزال تعتبر منخفضة، في حين تجاوزت نسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق 75٪، وهي نسبة جيدة مقارنة بالدول المجاورة.
- شهدت قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات انخفاضًا خلال 1998–2007 قبل أن ترتفع مجددا حتى عام 2017 نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية وزيادة اعتماد الجزائر على السوق الدولية، في حين تجاوزت نسبة الاعتماد على واردات الحبوب 73.83٪ في المتوسط خلال الفترة 1998–2017.
- على الرغم من امتلاك الجزائر للموارد والإمكانيات الفلاحية الكافية (الترابية والمائية واليد العاملة) لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن السياسات الفلاحية المتعاقبة قد أثبتت فشلها على العموم من خلال قصور الجهاز الإنتاجي الفلاحي على تلبية الطلب المحلي للغذاء.

توصيات الدراسة: على ضوء النتائج المتوصل إليها ارتأينا تقديم التوصيات التالية:

- التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنتجات التي تتمتع الجزائر بقدرة إنتاجية معقولة عليها، مع إقامة شراكات للإنتاج في الخارج أو توقيع عقود شراء طويلة الأجل للمنتجات غير القابلة للزراعة محليا أو المكلفة إنتاجها، خاصة في ظل الارتفاع المستمر للأسعار العالمية.
- تحسين كمية الطاقة الغذائية المتاحة للفرد من خلال توفير أغذية صحية ذات محتوى طاقي أعلى، واستغلال الموارد الزراعية المتاحة بشكل أمثل في تطوير الثروة الحيوانية وتنشيط الصيد البحري.
- المحافظة على استقرار الأسعار العامة للمواد الغذائية، نظرا لأن ارتفاعها يؤثر سلبا على أمن الغذاء للفرد الجزائري.
- من الضروري الإعتماد على مقاربة شاملة لكل محاور الأمن الغذائي، بإدماج كل الإمكانيات الوطنية المتاحة، وتنسيق وتشبيك السياسات التداخلية، وهو ما يفرض توسيع نطاق تناول الأمن الغذائي ورفعه من سياق النقاش القطاعي إلى مصاف القضايا الوطنية، لما يحمله من أبعاد استراتيجية؛
- ضرورة إعداد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي بإشراك كافة الفاعلين والمتدخلين في القطاع الفلاحي وانتاج الغذاء، مع تشجيع الاستثمار في الفلاحة الصحراوية وتوسيعه،ومراجعة وتفعيل وتحيين الأطر القانونية المنظمة للعقار الفلاحي وتسويته؛
- رقمنة القطاع الفلاحي لتوفير المعلومة والرقم الإحصائي الرسمي الموثوق عبر نظام معلومات وطني يغطي جميع الوظائف والمستويات المرتبطة بالنشاط الفلاحي والغذاء، بما يسمح بوضع السياسات السليمة وتقييمها الموضوعي، مع وضع أنظمة رصد ومتابعة ومراقبة دورية لكل متغيرات الأمن الغذائي.

قائمة المراجع:

- *https://www.sawtbeirut.com/world-news*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 20 04, 2025، من https://www.sawtbeirut.com/world-news/%D8%A5%D9%84%D9%8A%D9%83%D9%85-%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1-
.%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B5

- البرنامج الخماسي للحكومة. (2015-2020).
- السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. (2015). *وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري* ، 13.
- الهاشمي الطيب. (2013). التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر. *أطروحة دكتوراه* ، 124. جامعة تلمسان.
- أمال بوبكيري. (2022). دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية -الجزائر نموذجا. *مجلة آفاق للبحوث والدراسات* ، 427.
- بدر الدين طالبي، و سلمى صالحي. (2015). واقع التنمية الفلاحية في الجزائر ومؤشرات قياسها. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، 31*، 214.
- جبارة مراد. (2014-2015). دور التنمية الفلاحية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي -حالة دول شمال إفريقيا . *أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية كلية العلوم الاقتصادية،التجارية و علم التسيير* ، . جامعة الشلف.
- جناد مباركة. (2023). إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد ، 04* (01)، 436-437.
- رئاسة الحكومة. (2001-2004). برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004. 32. الجزائر.
- سفيان عمراني، و خير الدين معطى الله. (2014). القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي مطلع الألفية الثالثة. *الملتقى العلمي الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية* . جامعة المدية.
- عبد الرزاق بولودان، و ياسين بورويسة. (2020). الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطويرسياسات الانتاج والتسويق واستمرار العجز الغذائي . *مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية ، 01* (02)، 09.
- علي مكيد، و فريدة بن عياد. (2017). وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي، -دراسة تحليلية للمتاح من الانتاج خلال الفترة الممتدة (2002 -2013) . *مجلة العلومالاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* (07)، 02.
- كمال حوشين. (2007). إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* ، 265. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- مبروك قويسي، و كمال بن موسى. (2022). تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه . *مجلة اقتصاد المال والأعمال ، 07* (02)، 442.
- محمد بوغربي، و محمد حجاج. (2018). مداخلة بعنوان دراسة إحصائية لعلاقة التنمية الفلاحية المستدامة بالوضع الغذائي الوطني. *الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الفلاحية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني*، . جامعة المدية.
- محمد غردي. (2012/2011). القطاع الفلاحي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي* . جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03.
- مراد ناصر. (2010). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية -حالة الجزائر. *مجلة جديد الاقتصاد* (05)، 47.
- نبيلة الحبيتري. (2016). الأمن الغذائي في الجزائر -الإمكانات والتحديات-. *أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية* ، 4. جامعة عبد الحميد ابن باديس، -مستغانم-، الجزائر.
- وسيلة واعر، و قرمية دوفي. (2021). دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009 - 2018. *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ، 08* (02)، 68.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015